

سأدت كلية الفقه على نشره

طريق
استنباط الأحكام

نور الدين علي بن الحسين بن عبد الغاي الكركي الغفائي
المتوفى سنة ٩٤٠ هـ

حققه وعلق عليه

عبد الله بن أبي الفضل

توزيع مكتبة الصادق في النجف الأشرف

مطبعة الآداب في النجف الأشرف

١٣٩١ ١٩٧١

طريق استنباط الأحكام

المحقق الكركي العاملي

طريق استنباط الأحكام

نور الدين علي بن الحسين بن عبد العالي الكركي
العامل المتوفى سنة ٩٤٠ هـ

حققه وعلّق عليه:

الدكتور عبد الهادي الفضلي

مطبعة الآداب في النجف الأشرف

توزيع مكتبة الصادق في النجف الأشرف

مطبعة الآداب في النجف الأشرف

الطبعة الأولى ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م



مقدمة الحقّق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد:

هذه رسالة موجزة في التعريف بطرق استنباط الأحكام الفقهية من أدلتها التفصيلية، توفّر فيها مؤلّفها على ذكر أدلة الأحكام التي يرجع إليها المجتهد في استنباط الأحكام، وهي: الكتاب والسنة والإجماع ودليل العقل. وبيان كيفية الرجوع إليها واستفادة الحكم منها، وما تتوقف عليه من معرفة علمي الحديث والرجال وأهم مصادرهما، وعلم أصول الفقه، وما إلى ذلك.

وقفت عليها ضمن مجموعة تضم معها كتاب (شرح الدراية) للشهيد الثاني (زين الدين بن علي العاملي) المتوفى ٩٦٦هـ.

وعدد صفحاتها خمس، مقاس الصفحة ٢٠ سم × ١٥ سم، وفي كل

صفحة من الصفحات الأربع الأولى (٢١) سطرًا، وفي الصفحة الأخيرة (١٣) سطرًا، ومعدّل كلمات كل سطر (١٤) كلمة. وخطها اعتيادي واضح .. وهي خُلُوٌّ من ذكر اسم الناسخ وذكر تاريخ النسخ غير ما ورد في آخر شريكها (شرح الدراية)، ونصه: «فرغ من تسويد هذا التعليق المنزل بمنزلة الشرح للرسالة الموسومة بالبداية في علم الدراية مؤلفها العبد الفقير إلى عفو ربه تعالى زين الدين بن علي بن أحمد الشامي العاملي عامله الله تعالى بلطفه وعفى عنهم بمنه وفضله، هزيع ليلة الثلاثاء خامس شهر ذي الحجة الحرام عام تسع وخمسين وتسعمائة حامدًا مصلّيًا مسلمًا».

وسميت على الصفحة الأولى من المجموعة بـ (رسالة للمحقق الثاني في طرق الاستنباط). وذكرها الشيخ آغا بزرك في الذريعة ج ١٥، رقم ١٠٧٥ باسم (رسالة في طريق استنباط الأحكام)، وعرفها بما نصّه: «رسالة في طريق استنباط الأحكام: للمحقق الشيخ نور الدين علي بن عبد العالي الكركي المتوفى ٩٤٠، نسخة تقرب من مأتي بيت بخط شيخنا (الشرعية) الأصفهاني في مكتبته، أولها: (الحمد لله الفتاح على المجاهدين بالفتح المبين ...)».

وقد حاولت الوقوف على مخطوطة شيخ الشريعة الأصفهاني في مظانها، فلم أوفق إلى ذلك. وظني أنها منسوخة على هذه النسخة.

ومؤلفها هو:

الشيخ نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين بن عبد العالي الكركي

العامي المشتهر بلقب (المحقق الثاني) و(المحقق الكركي)، وما كان يعرف بزمانه بلقب (الشيخ العلائي) و(المولى المروج) أيضًا.

كان أبرز أعلام الفقهاء الزعماء من الإماميين، وقد أسندت إليه مهمّة السلطة التشريعية عند زيارته لإيران في عهد (الشاه طهماسب الصفوي)؛ لأنه الفقيه العادل النائب عن الإمام المنتظر عليه السلام صاحب الحق الشرعي في رئاسة الدولة ورعاية الأمة، وأصدر الشاه الصفوي المذكور بيانًا عمّمه على أطراف مملكته بذلك. وأصدر الشيخ الكركي تعليمات وأحكامًا بتدبير أمور المملكة وإدارة شؤون الأمة.

وهو يروي عن جماعة كثيرة، منهم: علي بن هلال الجزائري ومحمد بن خاتون العامي ومحمد بن داود.

كما يروي عنه جماعة كثيرة أيضًا، منهم: زين الدين الفقاعي وأحمد بن محمد بن أبي جامع ونعمة الله بن أحمد بن محمد بن خاتون العامي وإبراهيم بن علي الأصفهاني وعلي بن عبد العالي الميسي وابنه إبراهيم، وللاخيرين الإجازة منه بتاريخ ٩٣٤هـ.

وخلف من المؤلفات وفرة قيمة، منها:

١. جامع المقاصد في شرح القواعد.
٢. شرح الإرشاد.
٣. شرح الشرائع.
٤. شرح الألفية.

٥. حواشي اللمعة.
٦. حواشي على النافع.
٧. حواشي على المختلف.
٨. حاشية على التحرير.
٩. حواشي على الدروس.
١٠. حواشي على الذكرى.
١١. صيغ العقود والإيقاعات.
١٢. نفحات اللاهوت.
١٣. رسالة في السجود على التربة الحسينية.
١٤. رسالة في أحكام السلام والتحية.
١٥. رسالة في صلاة الجمعة.
١٦. رسالة في السبحة.
١٧. الرسالة الخراجية.
١٨. الرسالة الخيارية.
١٩. الرسالة المواتية.
٢٠. الرسالة الجعفرية.
٢١. الرسالة الرضاعية.
٢٢. الرسالة النجمية في الكلام.
٢٣. الرسالة المنصورية.
٢٤. رسالة في الحج.
٢٥. الرسالة الكرية.
٢٦. رسالة في الجبيرة.
٢٧. رسالة في تعريف الطهارة.

٢٨. رسالة في العدالة.
٢٩. رسالة في الغيبة.
٣٠. رسالة في التعقيبات.
٣١. المطاعن المحرمة.
٣٢. رسالة في طرق استنباط الأحكام (وهي هذه).

وتوفي - رحمه الله تعالى - في ١٨ ذي الحجة سنة ٩٤٠هـ في النجف الأشرف.

وممن ترجم له:

روضات الجنّات. الكنى والألقاب. أمل الآمل. تكملة أمل الآمل. لؤلؤة البحرين. رياض العلماء. نقد الرجال. مجالس المؤمنين. أعيان الشيعة. طبقات أعلام الشيعة. الحصون المنيعه. خاتمة مستدرك الوسائل. الأعلام. سفينة البحار. شهداء الفضيلة. ماضي النجف وحاضرها.

وقد اتبعت في تحقيق هذه الرسالة والتعليق عليها ما يلي:

١. تقويم النص، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.
٢. إضافة ما يتطلبه السياق، أو ما يتطلبه ملء الفراغ بين []، وهو قليل جداً.
٣. التعريف موجزاً بالأعلام والكتب الوارد ذكرها في الرسالة.

والرسالة هذه - في حدود ما وقفت عليه - من أطراف الرسائل في

موضوعها، وأجزها إيجازها وأفيا، وأكثرها عمقًا وتركيزًا وأصاله.

وفي الختام أقدم شكري الجزيل لعمادة كلية الفقه على تفضلها بالمساعدة على نشر الرسالة.

وأمل أن أكون قد وفقت في بعثها كما ينبغي. والله تعالى وحده ولي التوفيق، وهو الغاية.

عبد الهادي الفضلي

كلية الفقه - النجف الأشرف

■ الرسالة ■

- الكتاب (القرآن الكريم)
- السنة
- الإجماع
- أدلة العقل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمد لله الفتح على المجاهدين بالفتح المبين، المبين المسالك
لسلوك السالكين^(١)، والصلاة والسلام على السفير، وآله أئمة التدبير.

أما بعد:

فقد سألتما - أعزكم الله بطاعته وألهمكما سلوك طريق هدايته،
وأوصلكما إلى إدراك منهج التحقيق بعنايته - تبين كيفية سلوك المجتهد
في استنباط الأحكام، واستخراج الحوادث عن الأدلة، بطريقة
الاختصار مما أخذنا مشافهة، فسارعت إلى الإجابة، مستعيناً بالله،
ومتوكلاً عليه.

فأقول:

الطرق الموصلة إلى الأحكام - عندنا - أربعة: الكتاب، والسنة -
متواترة وآحاداً، والإجماع، وأدلة العقل.

(١) الكلمات الأربع قبل الرقم لم تكم واضحة. وما أثبتته هو ما استطعت أن
استوضحه.

أما الكتاب

فمنه: نص وظاهر، وهما معاً دليان.

ويحتاج في ذلك إلى معرفة دلالات الألفاظ، والمحكم والمتشابه، والحقيقة والمجاز، والأمر والنهي، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، والظاهر والمؤول، والناسخ والمنسوخ.

ويرجع في معرفة هذه العوارض إلى علم الأصول، فإنه مستوفى فيه بالنسبة إلى الأمور الكلية.

والنسبة إلى الجزئيات المستنبطة يراجع الآيات المشهورة بـ (الخمسائة) التي هي مدار الفقه، ويكتفى فيها بأحد الكتب الثلاثة التي عملت لتلك: إما كتاب الراوندي^(١)، أو كتاب الشيخ البارع أحمد بن متوج^(٢) (منهاج الهداية)، أو كتاب الشيخ المقداد^(٣) (كنز العرفان)،

(١) الراوندي: قطب الدين سعيد بن هبة الله المتوفى ٥٧٣هـ، من مؤلفاته: خلاصة التفاسير، وفقه القرآن المعروف بـ (شرح آيات الأحكام) وهو المقصود هنا.

(٢) أحمد بن متوج: البحراني المتوفى حدود ٨٣٠هـ، من فقهاء الإمامية وأجلائهم. من مؤلفاته: منهاج الهداية في تفسير آيات الأحكام الخمسية. وهو المذكور هنا.

(٣) الشيخ المقداد: بن عبد الله السيوري الحلي التوفى ٨٢٦هـ، من أعلام الفقه الإمامي، من مؤلفاته: كنز العرفان في فقه القرآن، وهو المذكور هنا، والتنقيح

وهو أحسن الثلاثة لاشتماله على المباحث المذكورة بالنسبة إلى كل آية.

وما ذكر فيه من اختلاف أقوال المفسرين، يحتاج الناظر فيها إلى قوة الترجيح لبعضها، فمعرفة الأقرب منها إلى المعنى الذي يقتضيه وضع اللفظ.

فإن أريد التوسع فليراجع كتب التفسير المطولة، وإن اكتفى بما ذكره في كتابه^(١) فهو طريق المبتدئ هنا.

الرائع في شرح مختصر الشرائع، وشرح نهج المسترشدين في أصول الدين،
وشرح الباب الحادي عشر، وغيرها.
(١) يعني (كنز العرفان) كتاب الشيخ المقداد.

وأما السنة

فيحتاج الاستنباط منها، ومعرفة دلالتها على الأحكام، إلى معرفة عوارض الألفاظ المذكورة.

ويراجع فيها علم الأصول - كما قلنا.

فالمتواتر - منها - طريق ضروري.

وتختلف أحواله بالنسبة إلى الأشخاص باختلاف وصول التواتر إليهم وعدمه.

والآحاد:

إما (مشهور)، وهو: ما زاد رواته على الثلاثة، ويسمى (المستفيض)، وحكمه: كالمتواتر في وجوب العمل، ويختلف - أيضًا - حاله باختلاف المتواتر، ويكتفى بمعرفة (المشهور) - هنا - بمراجعة الكتب والمصنفات الفقهية والحديثية.

وأما غير المشهور، وهو عند أصحابنا أربعة أقسام:

(صحيح): وهو ما رواه العدل المعلوم العدالة الصحيح المذهب بطريق عدول هكذا متصلاً إلى المعصوم عليه السلام.

و(حسن): وهو ما رواه الممدوح الذي لم يبلغ مدحه التصريح بعدالته، أو كان أحد رواته كذلك.

و(موثق): وهو ما رواه العدل الغير المرضي في دينه المأمون تعمد الكذب، أو كان في الطريق من هو كذلك.

و(ضعيف): وهو مروى الإمامي غير الموثق أو الفاسق.

ولا يعمل أصحابنا من المراسيل إلاّ بما عرف أن مرسله لا يرسل إلاّ عن الثقات كابن أبي عمير^(١) وأبي بصير^(٢)، وابن بزيع^(٣)، ووزارة بن أعين^(٤)، وأحمد بن أبي نصر البنظي^(٥)، ونظرائهم ممن نص عليه

(١) ابن أبي عمير: محمد بن زياد الأزدي، كان من أصحاب الإجماع ومن أعظم ثقات الرواة الإماميين، صحب الإمام الكاظم وابنه الرضا وحفيده الجواد عليهم السلام، توفي ٢١٧هـ.

(٢) أبو بصير: يحيى بن القسم الأسدي المتوفى ١٥٠هـ ممن أجمع الأصحاب على تصحيح ما يصح عنه، وكان من أصحاب الإمامين الصادقين عليهما السلام.

(٣) ابن بزيع: محمد بن إسماعيل بن بزيع، من ثقات رواة الإماميين، ومن أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام، له كتاب في الحج.

(٤) وزارة بن أعين: الشيباني، ممن أجمعت الأصحاب على تصحيح ما يصح عنه، من أجلاء أصحاب الإمامين الصادقين عليهما السلام وأفقهم توفي سنة ١٥٠هـ.

(٥) أحمد بن نصر البنظي: الكوفي المتوفى ٢٢١هـ، ممن أجمع الأصحاب على تصحيح ما يصح عنه، صحب الإمامين الرضا والجواد عليهما السلام وكان من أجلاء الرواة. وله كتاب الجامع.

علماء الأصحاب.

والذي أخذناه بالمشافهة في مراسيل المتأخرين من أصحابنا: العمل
بمراسيل الشيخ جمال الدين^(١)، وولده^(٢)، ومراسيل الشيخ المقداد
والشيخ أحمد بن فهد^(٣) لا مراسيل الشهيد^(٤)، ولا الشيخ نجم
الدين^(٥).

فإذا تعارض هذه الأخبار قدم الصحيح، فإذا لم يكن فالحسن،
وبعده الموثق، ولا يعمل بالضعيف.

وكيفية معرفة هذا الصفات بمراجعة الروايات والاطلاع على
أحوال رجالها، وهو مما يصعب على المبتدئ. وإن كان العلماء قد نصوا

(١) جمال الدين: أبو منصور الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي المشتهر بـ
(العلامة)، ولد سنة ٦٤٨ هـ وتوفي ٧٢٦ هـ، من أكابر أعلام الفقه الإمامي، من
مؤلفاته: القواعد والتهذيب والمنتهى والتحرير والمختلف وتذكرة الفقهاء
والخلاصة في الرجال.

(٢) هو فخر المحققين محمد بن الحسن العلامة، ولد ٦٨٢ هـ وتوفي ٧٧١ هـ، من
معظمي فقهاء الإمامية، من مؤلفاته: إيضاح الفوائد في شرح القواعد،
وحاشية الإرشاد، وشرح نهج المسترشدين.

(٣) أحمد بن فهد: الأسدي الحلي، من أجلاء فقهاء الإمامية، ولد سنة ٧٥٧ هـ وتوفي
٨٤١ هـ. من مؤلفاته: المهذب البارع في شرح المختصر النافع، والموجز
والتحرير وعدة الداعي.

(٤) الشهيد: محمد بن مكي العاملي، ولد ٧٣٤ هـ وتوفي ٧٨٦ هـ وهو من أكابر علماء
الفقه الإمامي، من مؤلفاته: الذكرى والدروس الشرعية في فقه الإمامية
والبيان واللمعة الدمشقية.

(٥) نجم الدين: جعفر بن حسن الحلي الشهير بـ(المحقق)، المتوفى ٦٧٦ هـ من
أعظم أعلام الفقه الإمامي، من مؤلفاته: شرائع الإسلام والمختصر النافع
والمعتبر والمعارض في أصول الفقه وغيرها.

على الاكتفاء في الجرح والتعديل بما نص من تقدمنا من المجتهدين، كما أشار إليه في (الخلاصة)^(١)، وابن داود في كتابه^(٢).

وهنا طريق أسهل منه: وهو أن الشيخ جمال الدين قد [ألف] في ذلك، واستعمل في كتبه خصوصًا (المختلف)^(٣) أن يذكر الصحيح بوصفه والحسن بوصفه والموثق كذلك، ويترك الضعيف بغير علامة، وهو علامة ضعفه.

وذكر في (الخلاصة): أن الطريق في كتاب (الاستبصار)^(٤) و(التهذيب)^(٥) و(من لا يحضره الفقيه)^(٦)، إلى فلان صحيح وإلى فلان حسن، وإلى فلان موثق، وإلى فلان ضعيف، وجعل ذلك دستورًا يرجع إليه فيكتفي المبتدي في معرفة صفات هذه الروايات الأربع بالرجوع إلى هذا الدستور الذي اعتمده.

(١) الخلاصة: خلاصة الأقوال في معرفة الرجال للعلامة الحلي، ألفه سنة ٦٩٣هـ ويعد من أهم مصادر الرجال الإمامية.

(٢) ابن داود: الحسن بن علي بن داود الحلي المتوفى ٣٦٨هـ، من فقهاء الإمامية ومن رجالهم المعروفين، له كتاب الرجال المعروف برجال ابن داود - وهو المقصود هنا.

(٣) المختلف: مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، جمع فيه مؤلفه العلامة الحلي، المسائل الخلافية بين فقهاء الإمامية، وأدلتها وما يرجحه منها.

(٤) الاستبصار: فيما اختلف من الأخبار تأليف محمد بن الحسن الطوسي وهو أحد الكتب الأربعة الحديثية المراجع في استنباط الأحكام الفقهية عند الإمامية.

(٥) التهذيب: تهذيب الأحكام تأليف محمد بن الحسن الطوسي، وهو أحد الكتب الأربعة الحديثية عند الإمامية.

(٦) من لا يحضره الفقيه: تأليف محمد بن علي بن بابويه القمي المعروف بالصدوق، وهو أحد الكتب الأربعة الحديثية المراجع عند الإمامية. ورابعها (الكافي) لمحمد بن يعقوب الكليني.

ومن تأخر عنه كلهم اعتمدوا على هذا الطريق، كالشيخ فخر الدين^(١) في (الإيضاح)^(٢)، والسيد ضياء الدين^(٣) في شرحه للقواعد، والشهيد في كتبه، خصوصًا (الذكرى)^(٤) و(شرح الإرشاد)^(٥)، والشيخ أحمد بن فهد في (مهذه)^(٦)، والشيخ المقداد في (تنقيحه)^(٧).

ومن أصول أصحابنا التي أشير إلينا بالمشافهة في العمل برواياتها وبروايتها، كتاب (الكافي)^(٨) للشيخ محمد بن يعقوب الكليني^(٩)

(١) هو فخر المحققين ابن العلامة الحلي الذي تقدم التعريف به.
(٢) الإيضاح: إيضاح الفوائد في شرح مشكلات القواعد في الفقه الإمامي، والقواعد لوالده العلامة الحلي.

(٣) ضياء الدين: عبد الله بن محمد بن فخر الدين الأعرج الحسيني العبيدلي ابن أخت العلامة الحلي، من مؤلفاته: منية اللبيب في شرح التهذيب لخاله العلامة فرغ من تأليفه يوم الأربعاء ١٥ رجب سنة ٧٤٠ هـ لم تشر المصادر التي بين يدي إلى ذكر مؤلف له في شرح القواعد، وإنما أشارت إلى أن من مؤلفات أخيه عميد الدين شرحًا على قواعد خاله العلامة، وله المقصود هنا.
(٤) الذكرى: ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، في الفقه الإمامي فرغ من تأليفه في ٢١ صفر سنة ٧٨٤ هـ.

(٥) شرح الإرشاد: في الفقه الإمامي، واسمه (غاية المراد)، والإرشاد هو (إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان) للعلامة الحلي، ويعد من أجل كتب الفقه، ضم خمس عشرة ألف مسألة.

(٦) يريد به: المهذب البارع في شرح المختصر النافع، في الفقه الإمامي، والمختصر هو من تأليف المحقق الحلي.

(٧) يريد به: التنقيح الرائع من المختصر النافع، في الفقه الإمامي، فرغ منه ٩ ربيع الأول سنة ٨١٨ هـ، وهو شرح وبيان للمسائل التي تردد فيها المحقق الحلي في كتابه (المختصر النافع).

(٨) الكافي: أول الكتب الأربعة الحديثية المراجع عند الشيعة الإمامية، تم جمعه خلال عشرين سنة عن الأصول الأربعمئة المعروفة ويتقسم إلى قسمين: الأصول والفروع.

(٩) محمد بن يعقوب الكليني: الرازي الملقب بـ (ثقة الإسلام)، من أكابر أعلام

وكتاب (من لا يحضره الفقيه) للصدوق ابن بابويه^(١)، وكتاب (التهذيب) و(الاستبصار) للشيخ أبي جعفر الطوسي^(٢).

ومن كتب الأدلة: كتاب (المختلف) و(التذكرة)^(٣)، للشيخ جمال الدين، وكتاب (الإيضاح) لولده، وكتاب (المهذب) للشيخ أحمد بن فهد، وكتاب (التنقيح) للشيخ المقداد.

ومن كتب الرجال: كتاب (الخلاصة) و(كتاب ابن داود)، والدستور الذي اعتمده العلامة في (الخلاصة) مغنٍ عن مطالعة كتب الرجال.

-
- المحدثين الإماميين، المتوفى ٣٢٩هـ. من مؤلفاته: الكافي وغيره.
- (١) الصدوق: محمد بن علي بن بابويه القمي رئيس المحدثين ومن أعلام الفقهاء الإماميين، المتوفى ٣٨١هـ، من مؤلفاته: من لا يحضره الفقيه، ومعاني الأخبار وعلل الشرائع، وغيرها.
- (٢) أبو جعفر الطوسي: محمد بن الحسن المشتهر بشيخ الطائفة، من أعظم أعلام الفقه الإمامي، المتوفى ٤٦٠هـ، من مؤلفاته: التبيان في تفسير القرآن، والاستبصار و التهذيب في الحديث، والنهاية والمبسوط في الفقه، والعدة في الأصول، والفهرست في الرجال وغيرها.
- (٣) التذكرة: تذكرة الفقهاء، في الفقه المقارن بين المذاهب الفقهية الإسلامية المشهورة، لخص فيه مؤلفه العلامة الحلي فتاوى الفقهاء واستعرض أدلتها، ورجح ما انتهى إليه دليله. وهو من الكتب الفقهية الجلية.

أما الإجماع

فلا بد فيه من معرفة شرائطه وأحكامه على ما بحث فيه أهل الأصول.

وأما معرفة وقوعه على الأحكام أو عدم وقوعه، فإن ذلك لا بد منه، وهو الذي أشاروا إليه في قولهم: إن من جملة شرائط الاجتهاد معرفة مسائل الخلاف والوفاق لئلا يعتنى بما يخالفه.

والذي سمعناه بالمشافهة: الاكتفاء في معرفته إما بالبحث والتفتيش في كتب العلماء في الحوادث التي وقع البحث فيها في تصانيفهم.

فإن وجد أقوالهم متضاربة على حكم الحادثة حكم به، وإلا، حكم بالاختلاف، أو بالوقوف، [أو] على رواية بعض العلماء المشهورين بوقوع الإجماع على حكم الحادثة، فيكون الإجماع عنده منقولاً بخبر الواحد، وهو حجة في الأصول.

وكذلك هذا طريق معرفة المشهور من الروايات والفتاوى، وكون الحكم - مثلاً - مما قال به الأكثر، فإنه - أيضاً - من جملة المرجحات في باب أحوال الترجيح.

وأما أدلة العقل

فأقول: أما أدلة المنطوق، ثم تتبعها دلالة مفهوم الموافقة، وبعدها مفهوم المخالفة، على القول بالعمل بدليل الخطاب.

منها: البراءة الأصلية، يعتمد عليها ما لم يجد ما ينقل عنها من الأدلة السمعية.

ومنها: الاستصحاب - على القول بحجتيه - والتمسك بالبراءة.. فإنه يستصحب الحال الأول ما لم يجد من الأدلة ما تحيل عنه.

ومنها: اتحاد طريق المسألتين، وهو فرع من فروع الاستصحاب يخالفه في بعض الأحكام، [كما هو] مقرر في الأصول.

ومنها: تعدية الحكم من المنطوق إلى المسكوت الذي هو (القياس) وقد وقع فيه الخلاف.

ومتقدمو أصحابنا لا يعملون بشيء [منه].

والتأخرون عملوا بما نص على علة حكم الأصل فيه، إما بنص، أو إيماء، على ما تقرر في الأصول.

فالعامل به يحتاج إلى معرفة هذا النوع من القياس، ومعرفة الخلاص عن المبطلات للعلة فيه، والتخلص من الأسئلة الواردة عليه على ما بيّن في الأصول.

ومن لا يعمل به لا يحتاج إلى ذلك، على ما أشاروا إليه في كتبهم.

ودليلنا على العمل بهذه الأدلة: ما روي صحيحاً عن الصادق عليه السلام رواه الشيخ المقداد في تنقيحه: «أنه قال: علينا أن نلقي إليكم الأصول وعليكم أن تفرعوا».

وهو دليل على وجوب الاجتهاد أيضاً.

إذا عرفت ذلك، فاعلم: أنه قد يقع لبعض عدم معرفة الفرق بين ما هو محل الرواية، وما هو محل الفتوى الذي نهى عن التقليد فيه للأموات في قول العلماء: إن الميت لا قول له.

فنقول: كل ما هو نص في الكتاب، أو في السنة المتواترة أو الأحاد الصحيحة، فهو مأخوذ بالرواية، وليس هو محل الفتوى المحتاج إليه إلى التقليد، فلا يكون من المنهي عن أخذه من الأموات.

وكذلك كل ما هو مشهور بين علماء الطائفة من الروايات والفتوى التي قال بها أكثرهم.

وإن وقع فيها خلاف شاذ، فإنه - أيضًا - مأخوذ بالرواية، وليس هو محل الفتوى المنهي عن أخذه عن الأموات.

وكذلك كل ما هو مجمع عليه، إما عند مجموع الأمة، أو عند الطائفة المحقة، مما عرف وقوع الإجماع فيه بالطريقين المذكورين منا، فإنه يؤخذ - أيضًا - بالرواية، وليس هو محل الفتوى المنهي عن أخذه من الأموات.

وما سوى ذلك مما وقع النزاع فيه بين المجتهدين من المسائل الخلافية التي كالأصول بالنسبة إلى فروع الفقه التي حاصلها وأكثرها مضبوط في (مختلف العلامة)، وهي وإن كان بعض الخلافات المذكورة فيه مما يعد في الشذوذ، لاشتهار الفتوى بخلافه، ويعرف باستقراء مصنفات الأصول من كتب الأدلة، وكتب الفروع المجردة.

أو كان الفروع التي فرعها من تأخر عن (العلامة) من المجتهدين بعده (كالشهيد) ومن تأخر عنه، فإنه محل الفتوى الذي نهى عن العمل به.

وروايته باعتبار معرفة مذاهب المجتهدين فيه، ليحكي أقوالهم، ويعرف كيفية تصرفهم في الحوادث، ليتفطن في معرفة كيفيات الاستنباط، والاستعانة بالسلوك في طرقهم على الاستدلال، فلم يمنع منه أحد. وإنما منعوا من رواية ذلك ليعمل به، فإن الواجب على العامي في هذه الحوادث في العمل بها: الرجوع إلى المفتي، ولا يصدق على الميت أنه مفتٍ، لا حقيقة ولا مجازًا، ولم يكلف العامي شيئًا سوى ذلك، أو

أخذ الحكم عن الدليل - على رأي من أوجب الاجتهاد على الأعيان - ولا طريق ثالث بإجماع الإمامية.

وأما كيفية التصرف في الحوادث التي هي محل الفتوى على ما سمعناه مشافهة: أن الحادثة المبحوث عنها:

إما أن تكون من الحوادث التي حدثت في الأزمنة السالفة، وبحث المجتهدون فيها، فيكتفي الباحث فيها بالاطلاع على أقوال المجتهدين فيها وأدلتهم التي جعلها كل واحد منهم حجة على مذهبه، فينظر فيها، ويرجح منها ما يظهر له فيه المرجح، بأن يظهر له سلامة بعضها من السؤال^(١) وورود السؤال على البعض الآخر.

أو يرد له السؤال على كل واحد منها، ولا يظهر له وجه مرجح ولا يقوم له دليل على وجه مخالف لما ذهبوا إليه، وهو محل الوقف الذي استعمله أكثر المجتهدين في كثير من المسائل حتى يظهر له مرجح، إما لواحد من تلك الأقوال، أو دليل على وجه آخر.

وإن كانت من الحوادث الواقعة في زمانه:

فإن كانت من الجزئيات الداخلة تحت كليات المسائل التي وقع البحث فيها من المجتهدين، فعليه أن يدخل تلك الجزئية تحت ذلك الكلي، ويكون البحث فيها راجعاً إلى البحث في ذلك الكلي، ويتصرف فيها كتصرفه في الحوادث المتقدمة المبحوث فيها، وإدخال هذا الناظر تلك الجزئية تحت ذلك الكلي، وإجراء البحث فيها على ما أجرى في

(١) في الأصل: الأسول. وصوابه ما ذكرناه.

ذلك الكلي هو محل الاجتهاد الذي لا يصح التصرف فيه لغير الجامع لشرائطه.

وإن لم تكن داخلية تحت شيء من الكليات المبحوث فيها من المتقدمين، واختصت بالوقوع في زمانه، بحث فيها، وتصرف فيها، كتصرف المجتهدين في الحوادث المتقدمة، بمراجعته للأصول، بأن ينسبها إلى أحد الأدلة المقررة، فيستنبط حكمها من ذلك الدليل.

وإلى هذا القسم الإشارة في قولهم: يشترط أن يكون ذا قوة يتمكن بها من استخراج الفروع من الأصول.

هذا آخر ما أردنا الإشارة إليه من كيفية الطرق الموصلة إلى استنباط الأحكام، ومعرفة الحوادث على ما سمعناه مشافهة من أساتيدنا - رضوان الله عليهم وجزاهم أفضل الجزاء - وهو الطريق المشهور في كتب الأصحاب.

واقصرنا منه على هذا القدر لما شرطناه من الاختصار.

فمن أراد الاستيفاء فعليه بمطالعة كتب الأصحاب الأصولية والفقهية والتفتيش عن ذلك من مظانه، يجده مستوفى إن شاء الله تعالى.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين وسلم تسليماً كثيراً.

تمت الرسالة من مصنفات خاتم المجتهدين وزبدة المتأخرين: علي بن عبد العالي رحمه الله تعالى[. اهـ.

مراجع التحقيق

١. أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين العاملي.
٢. أمل الآمل، الشيخ الحر العاملي.
٣. تاريخ الحلة، الشيخ يوسف كشكول.
٤. الخلاصة، العلامة الحلي.
٥. الذريعة، الشيخ آغا بزرك.
٦. رجال ابن داود، الحسن بن علي الحلي.
٧. روضات الجنّات، محمد باقر الخونساري.
٨. لؤلؤة البحرين، الشيخ يوسف البحراني.
٩. الكنى والألقاب، الشيخ عباس القمي.
١٠. مستدرک الوسائل، الميرزا حسين النوري.
١١. مقدمة كتاب الألفين، السيد محمد مهدي الخرسان.

المحتويات

٧	مقدمة المحقق
١٣	الرسالة
١٥	الكتاب (القرآن الكريم)
١٧	السنة
٢٣	الإجماع
٢٤	أدلة العقل
٢٩	مراجع التحقيق
٣١	المحتويات